آلية الميزانية التشاركية ومساهمتها في الحفاظ على البيئة من خلال تكريس الديمقراطية التشاركية

Participatory budget mechanism and its contribution to preserving the environment through the consolidation of participatory democracy

طالب الدكتوراه بوعلام الله يوسف[*1]، أستاذ بحث أ عمار محند عامر[2]

[1] مخبر التطور الثقافة والسياسة، كلية العلوم الإجتماعية، تخصص أنثروبولوجيا، جامعة وهران2، الجزائر،

Nabahet@outlook.fr

[2] مركز البحث في الأنثروبولوجيا الإجتماعية والثقافية، وهران، الجزائر، amar.mohand.amer@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/05/15 تاريخ القبول: 2021/07/13 تاريخ النشر: 2021/11/09

ملخص:

واجهت الجزائر جنوحا نحو المشاركة السياسية والذي مرده بالأساس الشعور بالفرق الشاسع الذي يفصل بين ما يجري في المجالس المنتخبة وبين آراء الناس في الحفاظ على البيئة المحلية ، وما يبرزه التراجع الكبير في آليات الديمقراطية التمثيلية، مما استوجب التفكير في آليات أكثر نجاعة ومن تم معرفة دور آلية الميزانية التشاركية في تجسيد مبدأ المشاركة وتثبيت المصداقية في أداء الهيئات المنتخبة بطريقة غير مباشرة والاعتراف بالانتقال من الديمقراطية التمثيلية إلى تكريس الديمقراطية التشاركية في إطار التكامل وليس التنافس؟ وبناءا على التساؤل جاءت الفرضية على النحو التالي: "إن تطبيق الديمقراطية التشاركية في آليتها الميزانية التشاركية لا يمكنه الإضرار بالخطط التنموية التي رسمتها السلطة حين يكون للمواطنين نظرة جدية لخطط التنمية المحلية وقدراتهم في تشخيص الظواهر مقبولة"، وقد تم استعراض أهمية الآلية ومنهجية تطبيقها ومقومات نجاحها، قصد تكوين رؤية شاملة حول البيئة القانونية والإجتماعية باستنطاق الواقع الجزائري، إلا أنه يجب عدم حجب وجود بعض المخاطر والتي لابد من أخدها بعين الاعتبار، كإمكانية استعداد المواطنين لهذه العملية.

كلمات مفتاحية: الميزانية التشاركية، السلطة المنتخبة ، الديمقراطية التشاركية ، بيئة، المشاركة المجتمعية.

[*] **المؤلف المرسل**

Abstract:
Algeria has been I ran into a problem delinquency of confronted with a tendency towards political participation, mainly because of the vast difference between what is happening in elected councils and the views of the people in environmental conservation. Tis highlighted by the significant decline in the mechanisms of representative democracy? , Based on the question, the hypothesis was as follows: "The application of participatory democracy in its participatory budget mechanism cannot compromise the development plans drawn up by the Authority when citizens have a serious view of local development plans and their ability to diagnose phenomena is acceptable. »The importance of the mechanism, the methodology for its application and its success, with a view to developing a comprehensive vision of the legal and social environment, has been reviewed by interrogation Algerian realities. However, must not be obscured, the existence of certain risks that must be taken into account, such as citizens' willingness to do so.
Keywords: participatory budget**,** elected power, participatory democracy, environment, community participation.

1. مقدمة:

بدأ الحديث في الجزائر منذ بضع سنوات عن مفهوم مشاركة المواطن في مسارات صياغة القرار الحكومي ورسم السياسات العامة في مختلف القطاعات وذلك تبعا للضغط التي مارسته منظمات وجمعيات المجتمع المدني والتي عملت جاهدة على تكريس هذا التوجّه الذي أعطى نتائج تجلب الانتباه في عدد من بلدان العالم عبر حملات المناصرة والمرافعة.

وقد تكرّس هذا التوجه خصوصا بعد الاحتجاجات والمظاهرات وما رافقها من رفع في مستوى وعي المواطن وارتفاع سقف تطلعاته وفتح المجال للعمل المدني وإلغاء القيود التي كانت موجودة ، فأصبحنا نتحدّث عن حقّ وصول ونفاذ المواطن إلى المعلومة وحق المنظمات والجمعيات في المشاركة في رسم السياسات العامة بما أنّها حاملة لهموم و انتظارات منظوريها. وعموما أضحى الجميع يطالب بالديمقراطية التشاركية والتي تتيح

للمواطن موقعا في مسار رسم السياسات وتحديد الأولويات والبرمجة في كل ما يخص تدبير الشأن العام وطنيا ومحليا[1].

وتعتبر المشاركة حقا سياسيا معترفا به للمواطنين كرسته عديد النصوص والتشريعات بمختلف دراجاتها، فقد كرست الجزائر بعد التعديل الدستوري 2016 ، هذا التوجه حيث نص على الديمقراطية التشاركية التي تسمح للمواطنين والمجتمع المدني بالمشاركة في تدبير ومراقبة وتقويم السياسات العمومية[2].

كما تضمن المعايير الدولية العديد من المبادئ التي تؤكد على هذا الحق، إذ جاء في الإعلان العالمي لحقوق الانسان على حق كل فرد في المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلاده بشكل مباشر أو عن طريق الاختيار الحر لممثليه، وأن لكل شخص الحقوق ذاتها التي لغيره في تقلد الوظائف العامة في البلاد، وأن إرادة الشعب هي مصدر السلطات يعبر عنها بانتخابات نزيهة ودورية، وأكد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بأن "جميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها، وهي بمقتضى هذا الحق حرة في تقرير مركزها السياسي وحرة في السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. ولجميع الشعوب، سعيا وراء أهدافها الخاصة، التصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية دونما إخلال بأية التزامات منبثقة عن مقتضيات التعاون الاقتصادي الدولي القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة. "

سنحاول في هذا المقال تسليط الضوء على **أهمية موضوع الميزانية التشاركية موضوع الدراسة:** باعتبارها أكثر الآليات استعمالا في الوقت الحاضر في العالم لتكريس الديمقراطية التشاركية، فضلا عن اعتبارها أعلى درجات المشاركة مقارنة بوسائل مشاركة أخرى على غرار الإعلام و الاستشارة والتشاور، وربطها **بأهداف الدراسة** التي جاءت لمعرفة إمكانية وواقع تطبيقها على المستوى المحلي في الجزائر، ودورها

[1] OECD, Innovative Citizen Participation and New Democratic Institutions: Catching the Deliberative Wave, 2020.

متوفّر على:

https://drive.google.com/file/d/1kA5v0ettSuPxLlx-s6DUG1HL9D6f7rx7/view

[2] عبد السلام عبد اللاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية (دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج)، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة وجماعات إقليمية، كلية حقوق، جامعة ورقلة،2012، ص40.

الإيجابي في تكريس الديمقراطية التشاركية، وبهذا يمكننا الوصول إلى **التساؤل التالي**: ما هو دور آلية الميزانية التشاركية في تجسيد مبدأ المشاركة وتثبيت المصادقة في أداء الهيئات المنتخبة بطريقة غير مباشرة والاعتراف بالانتقال من الديمقراطية التمثيلية إلى تكريس الديمقراطية التشاركية في إطار التكامل وليس التنافس؟ وبناءا على هذا التساؤل، وتبعا **للمنهج الوصفي التحليلي** كأسلوب كيفي و بالاستعانة بالاقتراب النظري التي ترتكز عليه الدراسة **جاءت الفرضية** على النحو التالي: "إن تطبيق الديمقراطية التشاركية في آليتها الميزانية التشاركية لا يمكنه الإضرار بالخطط التنموية التي رسمتها السلطة حين يكون للمواطنين نظرة جدية لخطط التنمية المحلية وقدراتهم في تشخيص الظواهر مقبولة"، وما يهمنا في هذا المقام هو مدى مساهمة هذه المشاركة في تحسين الإطار المعيشي للمواطنين ومن خلاله الحفاظ على البيئة.

ولمعالجة الإشكال قمنا بتخصيص **العناصر الأساسية للدراسة**:

المحور الأول منه للحديث عن الديمقراطية التشاركية واختلافها عن الديمقراطية التمثيلية.

المحور الثاني سيعنى بالإطار المفاهيمي ومجالات تطبيق الميزانية التشاركية.

المحور ثالث يخصص للحديث عن عوامل واقتراحات النجاح.

2. الديمقراطية التشاركية مقابل الديمقراطية التمثيلية:

تعرف عديد الدول في العالم منذ بضع سنوات جنوحا نحو المشاركة السياسية، وأبرز دليل على ذلك عزوف الناخبين عن الإدلاء بأصواتهم خلال الانتخابات وحتى على مستوى التسجيل في القوائم الانتخابية، وهو ما أبرزته نتائج عديد الانتخابات سواء في الوطن العربي أو حتى في اوروبا، مما يؤكد فقدان مقاطعي الانتخابات المصداقية في أداء الهيئات المنتخبة بطريقة غير مباشرة .

1.2 لمحة تاريخية:

ليست الديمقراطية التشاركية مقاربة عصرية في التفكير النظري كما هو الشأن في مطلب التطبيق، وبهذا فإن موضوع الديمقراطية التشاركية يستدعي اهتمام العديد من الباحثين و الدارسين في حقل العلوم الإنسانية والإجتماعية، وعلى وجه التحديد العلوم السياسية والقانونية، حيث يشغل حيزا محوريا في خطابات القيادة السياسية، على الرغم من أن الكتابات تشير إلى أنهّ موضوع حديث نسبيا بمعنى أنهّ موضوع قديم في

سياق جديد، إلا أنّه ظهر بصورة أكثر تقدمية في العقود القليلة الماضية، كانت بدايته مع فترة الستينيات القرن العشرين في خطاب اليسار الجديد new left الذي مثله الراديكاليون الأمريكيين واليساريون الأوربيون ومختلف الحركات الإجتماعية المطالبة بتكريس النهج التشاركي، ويعود ذلك لاعتبارات عديدة أولها عجز الديمقراطية التمثيلية عن تقليص الهوة بين المنتخبين والهيئة الناخبة، وتآكل الثقة بينهما فضلا عن التشكيك في شرعية الأبنية التقليدية التي لم تعد لتتماشى مع التطورات والمستجدات البيئية الطارئة.

إضافة إلى المطالبة الدولية والأممية بضرورة كإشراك هيئات المجتمع المدني والمواطنين ومؤسسات القطاع الخاص، لاسيما مع بروز العولمة التي أفضت إلى ظهور كيانات جديدة كان لها الأثر البالغ في التأثير على عملية صناعة القرار، التي تحولت من الأسلوب الهرمي الذي يعتمد على التسلسلي الوظيفي السلطوي إلى الأسلوب الشبك القائم على فكرة فتح المجال أمام أصحاب المصلحة مع إقرار المزيد من الحرية و الشفافية وتوسيع دائرة المشاركة لتشمل كافة شرائح المجتمع بعيدا عن أشكال الإقصاء والتهميش الممارس في حق الفئات الإجتماعية الهشة ، الأمر الذي دفع إلى إعادة التفكير في مسألة توزيع السلطة وإقامة بنى تعمق شرعية المؤسسات، بل أن هذه الانتقادات الموجّهة أثرت على الديمقراطية في حد ذاتها.

وفي إطار هذا التطور المطرد طرأ تغيير على مستوى دور الدولة بمختلف مؤسساتها بما فيها الجماعات المحلية، حيث تم الانتقال من نظام حكم محلي تستحوذ فيه المجالس المحلية المنتخبة إلى نظام حكم يسعى لاستعاب الفواعل غير مباشرة، وقد كان ذلك نتيجة إقرار الحق في التنمية البيئية واعتباره حقا من حقوق الإنسان الغير قابلة للتصرف فيها التي لطالما نادت بها المؤسسات الدولية، وهذا الحق لا يتأتى إلا من خلال مشاركة أصحاب المصلحة البيئية نفسها [3]، على اعتبار أنّهم يشكلون الوسيلة والغاية في آن واحد.

[3] ضخ أموال طائلة في المخططات التنموية المجسدة لبرنامج رئيس الجمهورية والتي فاقت 184 مليار دج، حيث تم الشروع في برنامج تنموي شامل ميزته بعض المشاريع العملاقة وعلى رأسها مشاريع البناء والتعمير التي مست مختلف مناطق الوطن، عن وكالة الأنباء الجزائرية، 21ديسمبر2020.

2.2 الديمقراطية التشاركية والتمثيلية علاقة تكامل وليس تنافس وتنافر

لقد برزت الديمقراطية التشاركية ليس لإلغاء الديمقراطية التمثيلية كليا ولكن لتتجاوز قصورها وعجزها على التفاعل والتجاوب مع معطيات اجتماعية جديدة والتي تتمثل خاصة في ظهور حركات اجتماعية تعرف اتساعا متزايدا (حركات نسائية وبيئية وحقوقية واجتماعية...)، ولا يجد المواطنون في الديمقراطية التمثيلية قنوات للتعبير عن حاجاتها ومطالبها وإيجاد حلول لها ولا منفذا لموقع القرار السياسي لتداولها، ويرى في هذا الكاتب جون جاك روسو أن الديمقراطية التمثيلية تقوم على فترة قصير من الحرية لمنح للمواطن أثناء عملية التصويت ثم يترك المواطن للإهمال بوصفه مجرد نائب[4]، في حين تعتبر الديمقراطية التشاركية ديمقراطية فاعلة لحل المشاكل عن قرب وضمان انخراط جميع شرائح وفئات المجتمع وتطوير التدبير المحلي والوطني وكيفية الوصول عن طريق التكامل بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية، فقد تحدث جون لوك عن نقائص الديمقراطية التمثيلية حين ربط شرعية السلطة بشرعية الرأي العام التي يؤسسها المواطنون أنفسهم والذين تناط بعدتهم مسؤولية تتجاوز مجرد التصويت لاختيار ممثليهم، إلى مراقبة نشاطاتهم وحساباتهم على أدائهم السياسي [5].

وتحاول مقاربة الديمقراطية التشاركية أن ترمّم العجز الذي تفرضه النتائج العملية الانتخابية في خلق مجالس تمثيلية لا تتناسب بالضرورة ورأي الأغلبية المطلقة، إضافة إلى حلّ معضلة كون المواطن مستغلا بصوته الذي أدلى به وقتيّا و موسميّا [6] دون أن يكون له الحقّ في متابعة القضايا التي تمسّ واقعه اليومي بالنقد أو المساءلة والرقابة، حيث تحولت حقوق المواطن السياسية إلى حقوق انتخابية موسمية وليست حقوقا مستمرة ومباشرة تمكنه من نقد خيارات التدبير والتسيير المحلي عن قرب.

[4] جون جاك روسو، العقد الإجتماعي، ترجمة عبد الكريم أحمد، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الظعاين قطر، 2019.

[5] جون لوك، في نظريات هيوم ديفيد، مراجعة توفيق اسكندر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الظعاين قطر، 2019.

[6] غزلان سليمة، علاقة الإدارة بالمواطن في القانون الجزائري، أطروحة دكتوراه في الحقوق، فرع القانون العام، كلية الحقوق جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2010.

وتمكن الديمقراطية التشاركية من وضع المواطنين في موقع يتمكنون من خلاله من فهم وتبادل الآراء والتصرّف بمسؤولية في صنع القرارات السياسية وصياغة القوانين، وتمكن هذه المشاركة الفعالة من جعل القرار الذي يصدر معبرا عن الإرادة العامة وليس بناء على رغبات نخبة معينة، ولا يعتبر القرار الذي يصاغ وفق هذه الطريقة لا قرار أغلبية أو أقلية وإنما قرار كامل أفراد المجتمع الذين شاركوا في الصياغة.

3.2 الديمقراطية التشاركية في التشريع الجزائري:

نص الدستور الجزائري على الديمقراطية التشاركية في المواد 15 و17:

المادة 15: تقوم الدّولة على مبادئ **التّنظيم الدّيمقراطيّ** والفصل بين السلطات والعدالة الاجتماعيّة[7]. المجلس المنتخَب هو الإطار الّذي يعبّر فيه الشّعب عن إرادته، ويراقب عمل السّلطات العموميّة. تشجع الدولة **الديمقراطية التشاركية** على مستوى الجماعات المحلية.

المادة 17 : يمثّل المجلس المنتخَب قاعدة اللاّمركزيّة، **ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشّؤون العموميّة** [8].

المادة 2: " البلدية هي القاعدة الاقليمية للامركزية و مكان **لممارسة المواطنة**، و تشكل اطار **مشاركة المواطن** في **تسيير الشؤون العمومية.**[9]"

المادة 11 : تشكل البلدية الإطار المؤسساتي لممارسة **الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري** [10].

يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير **لإعلام المواطنين بشؤونهم** و**استشارتهم** حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حسب الشروط المحددة في هذا القانون.

ويمكن في هذا المجال استعمال، على وجه الخصوص **الوسائط والوسائل الإعلامية المتاحة.** كما يمكن المجلس الشعبي البلدي تقديم عرض عن نشاطه السنوي أمام المواطنين.

[7] المادة 15 من التعديل الدستوري المؤرخ في 06مارس2016.
[8] المادة 17 من التعديل الدستوري المؤرخ في 06مارس2016.
[9] المادة 2 من التعديل الدستوري المؤرخ في 06مارس2016.
[10] المادة 11 من التعديل الدستوري المؤرخ في 06مارس2016.

المادة 12 : قصد تحقيق أهداف **الديمقراطية المحلية** في إطار **التسيير الجواري** المذكور في المادة 11 أعلاه، يسهر المجلس الشعبي البلدي على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز **المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم** [11].

يتم تنظيم هذا الإطار طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

ويتم حاليا إعداد مشروع ميثاق قانون الديمقراطية التشاركية، بهدف تحديد الأطر المناسبة للممارسة الديمقراطية التشاركية.

3. الميزانية التشاركية: المفهوم والمنهجية المعتمدة:

لقد تزامن ظهور مفهوم الميزانية التشاركية بمفهوم الحكم الرشيد والذي أطلقته مجموعة من المانحين الدوليين في أواسط الثمانينات للقرن الماضي في ظلّ حرصها على إحكام التصرف في الاعتمادات والمساعدات التنموية [12].

توجد عديد التعريفات للميزانية التشاركية وتنبع الاختلافات الموجودة في التعريفات من اختلاف بيئة تطبيقها ، وعموما تعرّف الميزانية التشاركية على أنها الآلية التي يساهم من خلالها المواطنون في مسار أخذ القرار المتعلق بكيفية صرف جزء أو كلّ الميزانية المتاحة لعملية المشاركة، وهي بذلك التجسيم الأصيل للديمقراطية التشاركية، حيث تتاح للسكان من خلالها أن يقرروا مآل الأموال المرصودة وفق حاجاتهم وتطلعاتهم مع التزام الهيئات المنتخبة بتنفيذ ما تم اقراره من طرفهم [13].

وتعتبر مدينة بورتو اليغري أول مدينة في العالم التي تبنت هذه الآلية منذ سنة 1989 وكانت البداية بمدينة صغيرة تتبعها وتسمى GR VATAT وتحتوي على 230 ألف ساكن.

---

[11] المادة 12من التعديل الدستوري المؤرخ في 06مارس2016.

[12] معاوي وفاء، الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010.

[13] نور الدين جوادي، تطبيق آلية الميزانية التشاركية هو الحل لضعف أداء المجالس البلدية والولائية في تسيير مخصصات المالية اتجاه التنمية المحلية، جريدة التحرير الجزائرية، 23 أوت 2017.

ومن الناحية التاريخية نسبت الميزانية التشاركية لأحزاب اليسار البرازيلية باعتبارها الاغلبية الحاكمة في المجلس البلدي لبورتو اليغري في ذلك الوقت، ففي نفس الوقت الذى ينتخب سكان مدينة بوررتو اليغري فيه رئيس البلدية الذى يتعاطف مع احتياجاتهم باعتباره من اليسار المعروف بالانحياز لمشاغل الفئات المسحوقة ، كانت عملية إعداد الميزانيات بالمشاركة فى البرازيل من وجهة نظر حزب العمال بمثابة أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية، باعتبارها تمكن من إعادة توزيع الموارد العامة على الفقراء الذين حرموا منها، كما تم اعتبارها وسيلة لتحقيق العدالة السياسية لأنها تتيح للمواطنين دون تمييز حق المشاركة والمناقشة في بلورة السياسات والتوجهات التنموية والذى حرموا منه من قبل .

وبالرغم من وجود صبغة سياسية لعملية تجريب الميزانية التشاركية منذ نشأتها في الجزائر، أين تحولت عملية إعداد الميزانيات بالمشاركة من اتجاه سياسي إلى منهج في تدبير المال العمومي وأصبحت العملية بسبب تبنيها في الجزائر هو الحل لضعف أداء المجالس البلدية والولائية في تسيير مخصصات المالية اتجاه التنمية المحلية.

وتطبيقا لها يتم علاوة عن المجلس البلدي المنتخب بطرق ديمقراطية تقليدية تمثيلية، إحداث مجلس للميزانية منبثق مباشرةً عن القاعدة الشعبية مكون من نواب الأحياء الذين وقع انتخابهم في أحيائهم، ويقوم النواب بتنظيم نقاشات حول الميزانية مع المجلس البلدي فرع ميزانية التجهيز والاستثمار، وخصوصاً مع رئيس البلدية من أجل تحديد تفاصيل وأوَّليات ذلك القسم من الميزانية الذي وجه إلى تخصيص ما سمي برنامج في "إطار الديمقراطية التشاركية" [14] لاستخدامها وفق حاجياتها وانتظاراتها وقيام بحث نواب الأحياء بالرجوع دوما إلى حلقات اللقاء الصغيرة في الأحياء ليقدموا لها تقريرا عما توصلوا إليه وهو ما يعزز مبادئ المسائلة والشفافية والثقة بين المواطنين والسلط العمومية [15].

[14] بطاقة إلتزام رقم01 سنة 2020 من ميزانية قسم التجهيز والاستثمار لبلدية سعيدة، تحت عنوان برنامج التنمية المحلية في إطار الديمقراطية التشاركية، 2020/05 المؤشرة من طرف المراقب المالي لبلدية سعيدة رقم 49 في 11 ماي 2020.

[15] Gérard Mendel, Pourquoi la démocratie est en panne, construire la démocratie participative, cahier libre, Paris, la découverte, 2013.

وفي نهاية الدورة السنوية لإعداد الميزانية يتبنى رئيس البلدية القرارات التي تنتج عن منتديات الأحياء ويدرجها في ميزانية البلدية ويقوم بتنفيذها، ويكمن التفرد و التجربة في ذلك العدد الكبير من فئات العمال من الرجال منهم والنساء ومن جميع الأقليات التي تنخرط في هذه العملية الديمقراطية وتتابعها في كافة مراحلها.

و يؤدى إعداد الميزانيات بالمشاركة حسب عدد من التجارب العالمية في الميدان الى:

1.3 تحقيق النجاعة الاقتصادية:

حيث تعمل المشاركة على ترشيد القرارات وترتيب الأولويات حسب حاجات السكان، مما يحقق نجاعة في الاستخدام الأمثل للموارد المحلية المتاحة، كما تتيح المشاركة توفير المعلومات المتعلقة بواقع عيش السكان بما يضمن اتخاذ القرارات الصائبة في الغرض، وهذا ما أكده الميثاق العالمي للطبيعة على ضرورة إتاحة الفرصة لجميع الأشخاص وفقا لتشريعهم الوطني للإسهام منفردين أو مشاركين مع غيرهم في صياغة القرارات ذات الصلة المباشرة ببيئتهم، وإتاحة وسائل الانصاف أمامهم إذا لحق بهم ضرر أو تدهور [16] ، في هذا الإطار مكن المشرع الجزائري الفواعل الإجتماعية التي تمارس أنشطتها في مجال حماية البيئة وتحسين الإطار المعيشي، من حق المساهمة في عمل الهيئات العمومية بخصوص البيئة، عن طريق المساعدة وإبداء الرأي والمشاركة في إطار القانون [17].

لم يكتف المشرع بذلك بل خولها رفع دعاوى أمام الجهات القضائية المختصة عن كل مساس بالبيئة، كما يمكنها التأسيس كطرف مدني بخصوص الوقائع التي تلحق ضررا مباشرا أو غير مباشر بالمصالح الجماعية التي تهدف إلى الدفاع عنها، وتشكل هذه الوقائع مخالفة للأحكام التشريعية المتعلقة بحماية البيئة وتحسين الإطار المعيشي وحماية الماء والهواء والجو والأرض وباطن الأرض والفضاءات الطبيعية والعمران ومكافحة التلوث[18].

---

[16] المبدأ 21 من الميثاق العالمي للطبيعة سنة 1982.

[17] المادة 35 من القانون رقم 10 – 03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

[18] المادتين 36 و 37 من القانون رقم 10 – 03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

2.3 ضمان التأييد الشعبي للمشاريع المنجزة:

تعتبر المشاركة وسيلة لتقريب حاجات السكان ومطالبهم من دوائر القرار مما يحقق رضا السكان المحليين ودعمهم للمشاريع التنموية [19]، ولعل مشاركة المواطنين في القرارات المحلية على الخصوص والتي من شأنها أن تسبب تأثيرات على البيئة والإطار المعيشي للمواطنين، تظهر أهميتها أكثر، إذا علمنا أن المجلس الشعبي البلدي يعطي رأيا مسبقا لإقامة مشاريع الاستثمار والتجهيز على إقليم البلدية بهدف حماية الأراضي الفلاحية والتأثير في البيئة، وضرورة موافقته على إنشاء أي مشروع يحتمل أن تكون له انعكاسات وإضرار بالبيئة والصحة العمومية على إقليم البلدية [20].

3.3 ترسيخ قيم المسائلة الاجتماعية :

يستلزم تطبيق الميزانية التشاركية تكريس الشفافية في مختلف تعاملات السلطة العمومية بما يخلق ثقة في طرق التصرف في الاموال العمومية وهو ما يحفز المواطنين على أداء واجباتهم الضريبية وبذلك زيادة الايرادات التي ستخصص حتما لتحسين ظروف عيش المواطنين، من خلال تنظيم الأيام الدراسية والملتقيات والندوات، وإصدار ونشر النشريات والمجلات والوثائق الإعلامية والمطويات التي لها علاقة بالبيئة وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين ، إضافة إلى الحق الذي يخول للمواطنين الحصول على المعلومات عن الأخطار التي يتعرضون لها في بعض مناطق الإقليم وكذا تدابير الحماية التي تخصهم، كما يطبق هذا الحق على صندوق الأخطار التكنولوجية والأخطار الطبيعية المتوقعة.

4. عوامل واقتراحات نجاح تطبيق الميزانية التشاركية:

إنّ نجاح آلية الميزانية التشاركية حسب ما تم تقديمه سابقا يتطلب توفر عدد من المقوّمات والشروط والتي يمكن استعراضها كما يلي:

[19] يتعلق الأمر بالأساس بتحديد النسبة من الميزانية و التي ستخصص للمشاركة ومجال التدخل وكيفية تنظيم منتديات الأحياء (في إطار الديمقراطية التشاركية).

[20] المادة 109و 114 من قانون البلدية لسنة2011

1.4 وجود الالتزام السياسي أو الإرادة السياسية من طرف الجهاز المنتخب:

والتي يمكن استخلاصها من خلال اقتناع صنّاع القرار بقواعد هذه الآلية وما يترتب عنها من تخلي عن بعض الصلاحيات لفائدة المواطنين مع الانصياع التام لقراراتهم فيما بعد[21].

هذه الإرادة لا بد أن تترجم بإصدار قرار اعتماد الآلية بعد التداول في الموضوع من الطرف الجهاز التداولي، ويترتب على ذلك أن هذا المسار غير ذي رجعة ومتواصل باعتبار أن القبول بالانخراط فيه يقتضي موافقة ضمنية على استدامة المسار وتقويته من سنة إلى أخرى وإتباع منهج الشفافية وقبول المسائلة في جميع الأعمال المتخذة من طرف المواطنين.

وفي نفس السياق يمكن الجزم بأنّ سن قوانين خاصة بعمليات إعداد الميزانيات التشاركية على غرار ما هو معمول به محليا في البلديات منذ 2020 [22] من مقتضيات نجاح هذه الآلية ، حيث أن عملية إعداد الميزانيات بالمشاركة تعتمد على إرادة هيئات الحكم أو الإدارة المحلية من خلال حثها للمواطنين عل المشاركة والتفاهم على قواعد وإجراءات لخوض تجربة الميزانية التشاركية، ويكمن السبب فى عدم إضفاء الصفة المؤسسية على عملية إعداد الميزانيات بالمشاركة هو الحرص على حفظ ديناميكية العملية وتجنب البيروقراطية والروتين الإداري ، وتسمح المناقشات السنوية – بهدف تعديل قواعد الإجراءات بما يتناسب مع الواقع المحلي– بالتنظيم التلقائي للعملية والمحافظة على طبيعتها الإبداعية.

2.4 اهتمام المجتمع المدني:

يلعب المجتمع المدني دورا بارزا في مسار الميزانية التشاركية خاصة من خلال تعبئة الراي العام للانخراط في الالية مع بيان أهميتها في تحسين تدبير شؤون البلدية، ويقوم من أجل ذلك بالقيام بحملات المناصرة والمرافعة من أجل فرض اعتماد هذه الالية من طرف السلط المحلية التي تبادر من تلقاء نفسها بذلك، مع الحرص

[21] عصام مبارك، الالتزام السياسي بين المفاهيم والتحديات، مجلة الدفاع الوطني، العدد 111، لبنان، جانفي2020.

[22] تعليمة وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، مراسلة رقم 2319 بتاريخ 15 جوان 2019 موجهة إلى السيدات والسادة الولاة بالاتصال مع رؤساء المجالس الشعبية البلدية، للتخصيص من الميزانية البلدية برنامج سمي (في إطار الديمقراطية التشاركية).

على فتح البلديات بياناتها للعموم وتقديم المعلومات المتعلقة بالتسيير العمومي للمواطنين بشكل مفهوم ومبسط يحفز المواطن للمشاركة، مع وجوب إلغاء كل القيود الموجودة أمام المواطن للنفاد إلى المعلومة ومعاقبة المخالفين في حال تعمدهم ذلك كما تلعب مؤسسات المجتمع المدني دورا هاما في تثقيف المواطنين في المجالات المرتبطة بالتسيير الشأن العام على غرار المالية وبرمجة المشاريع وغيرها، علما أن الدستور الجزائري اعترف للمواطنين بحق إنشاء الجمعيات بل وألزم الدولة بضرورة تشجيع ازدهار الحركة الجمعوية [23] ، على اعتبار أن الجمعيات هي تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدي لمدة محددة او غير محددة، يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة وتشجيعها في مجالات عدة لاسيما في المجال البيئي [24] .

3.4 اعتماد خطة اتصالية ناجعة تستهدف الجميع:

يعتبر هذا الجانب من أكثر الجوانب أهمية في نجاح التجربة من عدمها . وقد أثبتت التجارب الاجنبية في المجال أنّ اعداد خطة اتصالية مدروسة تضمن حظوظا وافرة في النجاح ، وتشمل الخطة الاتصالية تحديد الفئات المستهدفة بالخطاب واستعمال جميع الوسائل والوسائط المتاحة على غرار البلاغات الكتابية والنشريات والمطويات والمعلقات ومضخمات الصوت المحمولة على السيارات ووسائل الاتصال الاجتماعي ومواقع الواب والبريد الإلكتروني و مقاطع الفيديو والافلام والموزعات الصوتية والبرامج الاذاعية والتلفزيونية والاجتماعات العامة والتعليق في المقرات والأسواق الاسبوعية واليومية والمقاهي والمنتزهات وكل الاماكن كثيرة الارتياد.

وتعتبر استطلاعات الرأي العام وسبر الآراء وبطاقات التقييم المجتمعي أدوات مناسبة أخرى يمكن أن تستخدم للتحقق من مستوى الإدراك بالعملية وشرعيتها بين المواطنين، فضلا عن الاستفتاءات الشعبية بما يسمح بالتصويت على قرارات مهمة معينة، وأضحت تقليدا في تدبير شؤون البلدية، والهدف المهم الآخر هو أن تشمل المشاركة برغم محدوديتها المواطنين من كل فئات المجتمع ولا تستثنى أحدا من العملية.

[23] المادة 43 من دستور 1996

[24] المادة 2 من القانون رقم 06 – 12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات

4.4 الإعداد الجيد للمسار:

ويكون ذلك بالأساس من خلال الإلمام بكافة التفاصيل وخاصة من خلال إحداث هيئة قيادة مكلفة بالموضوع تعهد إليها عملية التنسيق بين مختلف الاطراف الفاعلة في الموضوع وخاصة الإعداد اللوجستي للاجتماعات من حيث توفر المقرات والكراسي وأدوات العرض وتوفير مسيرين محترفين لإدارة منتديات الأحياء وضمان حياد المسار في كافة مراحله.

ويقتضي التطبيق المحكم لآلية الميزانية التشاركية توفير عدد من المتطلبات على:

أ– وجود فريق عمل محلى مدرب على تنفيذ العملية ويقبل العمل ليلا وفي عطلات نهاية الأسبوع عن طريق التكوين.

ب– وجود وسيلة نقل للسماح بالتجول بين الأحياء و انتقال فريق العمل.

ج– موارد اتصال موسعة تسمح بتشارك المعلومات مع المواطنين.

د– إدارة بلدية تقوم بإعداد دراسات فنية واقتصادية ودراسات جدوى لأولوية الطلبات كما يقومون بتسريع العملية وضمان جودتها.

ذ– وضع منصة خاصة بالبلدية يتم فيها اقتراح المشاريع مباشرة والتصويت لها.

ومن الضروري توفير وسائل مواصلات لنقل الأشخاص الذين يسكنون فى مناطق بعيدة إلى مناطق الاجتماعات وكذلك لتدريب الموظفين والمواطنين والنواب بصفة خاصة على عملية إعداد الميزانيات بالمشاركة، وبوجه عام واجهت البلديات التي لم تخطط لهذه التكاليف صعوبات، وفى بعض الحالات وصل الأمر إلى إيقاف العمل والاحتجاجات، وبالتالي فإنه من الضروري إجراء تحليل للنفقات والعوائد قبل اتخاذ قرار بتنفيذ عملية إعداد الميزانيات بالمشاركة.

5. خاتمة:

تعرف الديمقراطية التمثيلية في كافة الجزائر أزمة مند سنوات ودلك بسبب وجود فارق شاسع بين انتظارات المواطنين واداء الهيئات المنتخبة سواء كان وطنيا أو محليا، ويتجلى ذلك بالأساس في قلة الإقبال على الانتخابات على جميع المستويات وضعف النتائج المسجلة ضمنها . وهو ما أكسب الديمقراطية التشاركية تأييدا منقطع النظير في كل الأوساط مما جعلها تقترح كحل لتلافي السلبيات التي تعرفها الديمقراطية التمثيلية في إطار من التكامل وليس التنافس.

وقد اخترنا في هذا المقال الحديث عن الميزانية التشاركية باعتبارها أكثر الآليات استعمالا لتطبيق الديمقراطية التشاركية رغم وجود آليات أخرى الأكثر نفسا تشاركيا بالمقارنة بالإعلام والاستشارة والتشاور.

وقد تم استعراض أهمية الآلية ومنهجية تطبيقها ومقومات نجاحها بالاعتماد على التجارب الأجنبية الناجحة في الغرض والتي يمكن للجزائر اقتباسها وتطبيقها باعتبار وجود تشابه بينها وبين واقع أمريكا اللاتينية خاصة من خلال نقص الإمكانيات.

ورغم النجاح الباهر التي عرفته هده التجربة في كافة انحاء العالم وتزايد عدد المتبنين لها يوما بعد يوم كالجزائر، فلا يجب أن يحجب ذلك وجود بعض المخاطر لها والتي لا بد من اخدها بعين الاعتبار، ومنها على سبيل المثال إمكانية الإضرار بالخطط التنموية والاستراتيجيات بعيدة المدى التي رسمتها السلط بالاستعانة بالخبراء وذلك بسبب قصر نظر المواطنين لخطط التنمية المحلية وضعف قدراتهم التشخيصية للظواهر.

كما يمكن أن تؤدي هده الآلية إلى خلق مواطنين يستقطبون المجتمع ويهيمنون على القرار ويحتكرون دور المشاركة المجتمعية في أنفسهم وهو ما يتسبب في الإضرار بشرعية السلطة المنتخبة وصورتها لدى المجتمع، كما قد تظهر بين المواطنين صراعات وخلافات قد تؤدّي إلى ارتداد تنموي ينتهي بفشل التجربة الديمقراطية التشاركية، إضافة إلى احتمال مجانبة المواطنين للموضوعية في حال تأسيس مصالح فئوية أو شخصية أو عشائرية أو قبلية ضيقة.

وبالتالي **عرض بعض الاقتراحات** للجهات الوصية:

– مستقبل الموازنة التشاركية في الجزائر يرتبط بشكل وثيق بانفتاح العملية السياسية في البلاد، فيجب مراعاة استعداد الأبنية الفعالة التي تمثل الدولة في التخلي عن بعض وظائفها للبلديات.

– منح السلطات المحلية المنظمات والجمعيات غير الحكومية، ودور اللاعبون السياسيون نفوذًا أكبر.

– إنجاح ممارسات الموازنة التشاركية يتوقف على توسيع مدى السلطات الممنوحة للإدارة المحلية في مجالات هامة مثل البنية التحتية والصحة والتعليم والنقل العام.

6. قائمة المراجع:

المؤلفات:

1- جون لوك، في نظريات هيوم ديفيد، مراجعة توفيق اسكندر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الظعاين قطر، 2019.

2- جون جاك روسو، العقد الإجتماعي، ترجمة عبد الكريم أحمد، المركز العربي للأبحاث ، قطر، 2019.

3- Gérard Mendel, Pourquoi la démocratie est en panne, construire la démocratie participative, cahier libre, Paris, la découverte, 2013.

الأطروحات:

1- عبد السلام عبد اللاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية (دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج)، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة وجماعات إقليمية، كلية حقوق، جامعة ورقلة، الجزائر،.2012

2- غزلان سليمة، علاقة الإدارة بالمواطن في القانون الجزائري، أطروحة دكتوراه في الحقوق، فرع القانون العام، كلية الحقوق جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2010.

3- معاوي وفاء، الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة باتنة، 2010.

المقالات:

1- عصام مبارك، الالتزام السياسي بين المفاهيم والتحديات، مجلة الدفاع الوطني، العدد 111، لبنان، جانفي2020.

المنشورات والتعليمات:

1- بطاقة إلتزام رقم01 سنة 2020 من ميزانية قسم التجهيز والاستثمار لبلدية سعيدة، تحت عنوان برنامج التنمية المحلية في إطار الديمقراطية التشاركية، 2020/05 المؤشرة من طرف المراقب المالي لبلدية سعيدة رقم 49 في 11 ماي 2020.

2- يتعلق الأمر بالأساس بتحديد النسبة من الميزانية و التي ستخصص للمشاركة ومجال التدخل وكيفية تنظيم منتديات الأحياء (في إطار الديمقراطية التشاركية).

3- تعليمة وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، مراسلة رقم 2319 بتاريخ 15 جوان 2019 موجهة إلى السيدات والسادة الولاة بالاتصال مع رؤساء المجالس الشعبية البلدية، للتخصيص من الميزانية البلدية برنامج سمي (في إطار الديمقراطية التشاركية).

النصوص القانونية:

1- المادة 15 من التعديل الدستوري المؤرخ في 06مارس2016.
2- المادتين 17 و2 من التعديل الدستوري المؤرخ في 06مارس2016.
3- المادتين 11و 12من التعديل الدستوري المؤرخ في 06مارس2016.
4- المبدأ 21 من الميثاق العالمي للطبيعة سنة 1982

5- المادة 35 من القانون رقم 10 – 03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

6- المادتين 36 و 37 من القانون رقم 10 – 03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

7- المادة 109و 114 من قانون البلدية لسنة2011

8- المادة 43 من دستور1996

9- المادة 2 من القانون رقم 06 – 12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات

الجرائد:

1- نور الدين جوادي، تطبيق آلية الميزانية التشاركية هو الحل لضعف أداء المجالس البلدية والولائية في تسيير مخصصات المالية اتجاه التنمية المحلية، جريدة التحرير الجزائرية، 23 أوت 2017.

2- ضخ أموال طائلة في المخططات التنموية المجسدة لبرنامج رئيس الجمهورية والتي فاقت 184 مليار دج، حيث تم الشروع في برنامج تنموي شامل ميزته بعض المشاريع العملاقة وعلى رأسها مشاريع البناء والتعمير التي مست مختلف مناطق الوطن، عن وكالة الأنباء الجزائرية، 21ديسمبر2020.

مواقع الانترنيت:

1-OECD, Innovative Citizen Participation and New Democratic Institutions: Catching the Deliberative Wave, 2020.